كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص : إدارة مالية

دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري
- فرع تيارت-

إعداد الطالبتين:

جغيبل ميمونة

قماري وسام

إشراف الأستاذ:

د.حيرش عبد القادر

لجنة المناقشـــة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصّفة
حري مختارية	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
بلخضر نصيرة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
بن حليمة هوارية	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ: 11/09/2021

السنة الجامعية: 2020م/ 2021م

الشكر:

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ليسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ

"حيرش عبد القادر" لإشرافه على هذا العمل، وما قدمه لنا من توجيهات ونصائح وإرشادات

أفادتنا أثناء إنجاز هدا العمل.

إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

لكل هؤلاء لكم مني فائق التقدير و العرفان.

الإهداء

الحمد الله كثيرا الذي قدرنا على إتمام هذا العمل وأتمنى من الله عزوجل أن نكون في ذلك

إلى من حملتني وهنا على وهنا وأهدتني من روحها قبسا،إلى من ربتني على مكارم الأخلاق "أمي الحنون" أطال الله في عمرها.

إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خيرا مرشدا لي نحو العلم والمعرفة إلى من ضحى من أجلي أن ينير دربي و طريقي إلى معلمي الأول"أبي العزيز"

وإلى إخوتي أطال الله في عمرهم

إلى من جمعني بهم القدر وكانوا خير رفقة لي

إلى كافة من ساعدني من قريب أو البعيد في إنجاز هذا العمل فجزاهم الله عني خير الجزاء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الفهرس:

العناوين	الصفحة
الشكر	-
إهداء	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول و الأشكال	-
مقدمة	ب
الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص الحالة المالية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة	03
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية	05
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية	07
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي	10
المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأدواته	10
المطلب الثاني: أساليب التشخيص المالي وخطواته	11
المطلب الثالث: شروط التشخيص المالي وأهدافه	14
المبحث الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي	16
المطلب الأول: متطلبات تقييم الأداء المالي	16
المطلب الثاني: خصائص الأداء المالي	17
المطلب الثالث: خطوات الأداء المالي وعوامل المؤثرة فيه	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: متطلبات التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية	21
تمهيد	22
المبحث الأول: الميزانية المالية	23
المطلب الأول:تعريف الميزانية المالية	23

قائمة المحتويات:

المطلب الثاني: الانتقال من ميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	25
المطلب الثالث: الميزانية المختصرة وتمثيلها بيانيا	30
المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	31
المطلب الأول: مفهوم النسب المالية	31
المطلب الثاني: محددات استخدام النسب المالية	32
المطلب الثالث :مؤشرات التوازن المالي	33
المبحث الثالث: كيفية إستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي	42
المطلب الأول: نسب السيولة	42
المطلب الثاني: نسب النشاط	44
المطلب الثالث: نسب المردودية	47
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: أهمية التشخيص المالي في تحليل وضعية المالية لبنك الوطني الجزائري	49
المبحث الأول: تقديم شامل للبنك الوطني الجزائري	50
المطلب الأول: لمحة تاريخية	50
المطلب الثاني: التنظيم العام للبنك ووحداته وإمكانيتها	52
المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري	53
المبحث الثاني: تقييم مالي للوحدة	54
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية ومختصرة لسنتين	54
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لجانب الأصول والخصوم	57
المطلب الثالث: إعداد وتحليل جدول النتائج	62
المبحث الثالث :حساب النسب المالية	64
المطلب الأول: نسب السيولة	64
المطلب الثاني: نسب النشاط	65
المطلب الثالث: نسب الربحية أو المردودية	66
خلاصة الفصل	67
خاتمة	68

قائمة المحتويات:

قائمة المراجع	–
قائمة الملاحق	–
الملخص	–

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1،1)	إيجابيات و سلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص	14
الجدول رقم (1،2)	الشكل العام للميزانية المالية المفصلة	24
الجدول رقم (2،2)	تغيرات رأس المال العامل	36
الجدول رقم (3،2)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	40
الجدول رقم (1،3)	توزيع موظفي وكالة تيارت	51
الجدول رقم (2،3)	الميزانية جانب الأصول للفترة الممتدة (20192018)	54
الجدول رقم (3،3)	الميزانية المالية جانب الخصوم	56
الجدول رقم (4،3)	جانب الأصول	57
الجدول رقم (5،3)	جانب الخصوم	58
الجدول رقم (6،3)	حساب رأس مال عامل الدائم	59
الجدول رقم (7،3)	حساب رأس مال العامل الخاص	60
الجدول رقم (8،3)	حساب رأس مال عامل الاجمال	60
الجدول رقم (9،3)	احتياجات رأس المال العامل	61
الجدول رقم (10،3)	الخزينة الصافية	61
الجدول رقم (11،3)	جدول حساب النتائج	62
الجدول رقم (12،3)	تشخيص الفائض الإجمالي فائض الاستغلال	63
الجدول رقم (13،3)	نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال	63
الجدول رقم (14،3)	نسب السيولة	64
الجدول رقم (15،3)	نسب النشاط	65
الجدول رقم (16،3)	نسب المردودية أو الربحية	66

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل رقم (1،3)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	**52**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات ا لعلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية ،فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ،كما تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أياقتصاد لبلدما ،بحيث نجده اتؤثر و تتأثر بالمحيط الذي تستقر به، ولايمكنه االعيش ب عزلة عنا لتغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة فيا لمحيط الذي يرغمها تبني وضعيتين سواء عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل وبالتالي الافلاس والزوال أو تكيفها مع التغيرات و بالتالي الاستقرار و التقدم من أجل المحافظة على مكانتها في الأسواق و التفوق والتطلع اللازم بتعزيز مستواها.

ومع تطور و كبر حجم الشركات و تعدد أنشطتها أدى إلى ضرورة تفعيل وظائف التسيير و الاعتمادعلى أدوات و تقنيات حديثة من اجل ضمان البقاء و الاستمرار في المحيط تنافسي حاد، ولا يتحقق ذلك إلا بفحص وتشخيص المؤسسة بدراسة و تحليل وضعيتها المالية باستعمال أدوات التشخيص المالي.

لكن قبل التخطيط المستقبلي للمؤسسة لابد لها م نتشخيص وضعيتها المالية لمعرفة مركزها المالي ،حيث اصبح يعتبر التشخيص المالي ضروريا .ونتيجة للتطورات لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة عل تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداء أو أكثر من أدوات التشخيص المالي ،كما انا لأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة ،لذا لابد من خضوع تلك البيانات إلى الفحص و التحليل و التفسير بهدف دراسة نجاحها أو فشله او تقييمه اوبيان نقاط القوة و الضعف ،و بعبارة أخرى يعد التشخيص المالي عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا.

فالتشخيص المالي يعتبر وسيلة ضرورية للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها و الذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية المالية و البحث في مشاكل العمليات التي تواجهها و محاولة تفاديها و تصحيحها إلى جانب ذلك فإن التشخيص هو توضيح نقاط الضعف و القوة في المؤسسة من أجل تصحيحها ، و تسيير الاستغلال، و يتمثل في فحص و تحديد المساوئ، مما يعني القيام بدراسة شاملة للمؤسسة من خلال وظائف النشاط .

1. إشكالية البحث:

على ضوء ماسبق تتبلور معالم إشكالية دراستنا في السؤال الجوهري التالي:

كيف يساهم التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري؟

ومن أجل معالجة الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ فيما يتمثل الاطار المفاهيمي للتشخيص المالي؟
- ✓ ما الدور الذي يمكن أن يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟
- ✓ فيما تتمثل أهمية التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري؟.

2. فرضيات البحث:

على ضوء إشكالية البحث، سنسعى إلى إثبات الفرضيات التالية:

- ✓ يلعب التشخيص المالي دورا أساسيا في البنوك الجزائرية؛
- ✓ يساهم التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المالية؛
- ✓ يمكن للتشخيص المالي أن يساهم في تحليل الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري؛

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأمور يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ التعرف على الدور الذي يقوم به التشخيص المالي في تقييم أداء المالي للبنوك الجزائرية.
- ✓ معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتشخيص المالي.
- ✓ إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم أداة.
- ✓ الحصول على أكبر قدر ممكن من معارف النظرية وإسقاطها على حالة تطبيقية.

4. أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التشخيص في تقييم الأداء الماليين للمؤسسة، حيث تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها الذي يكفل لها استمرارية في نشاطها كما تكمن أهمية البحث في إبراز التشخيص المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر والتي قد تواجهها ماليا.

5. أسباب اختيار الموضوع :

يمكن أن نوجز أسباباختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- ✓ أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

6. المنهج المتبع:

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري للفصل الأول، إضافة إلى ذلك سنعتمد على المنهج تحليلي وذلك من خلال إبراز وتحليل متطلبات التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما منهج دراسة حالة والقيام بدراسة ميدانية في البنك محل الدراسة والاعتماد على القوائم المالية للبنك بالإضافة إلى حساب النسب وإجراء التحليلات الإحصائية الملائمة من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنك ونتائج الدراسات السابقة، وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة.

7.صعوبة البحث:

لايخلو إنجاز أيّ بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولايختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إذ كان أكبر تحدّ يواجهنا في هذه الدراسة هو:

- ✓ إشكالية الإقصاح من طرف البنك محل الدراسة، وعدم الحصول على كل المعلومات اللازمة؛
- ✓ ضيق الوقت الذي واجهناه بتحدٍّ وإصرار.

8.حدود البحث:

يمكن تحديد حدود الدراسة من عدّة أوجه أو مجالات كما يلي:

الحدود الزمنية:تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة: 2018 إلى غاية 2019.

الحدود المكانية:تم تطبيق دراستنا هذه على مستوى ولاية تيارت وتم إسقاطها على البنك الوطني الجزائريBNA".

9.الدراسات السابقة:

حسب اطّلاع الطالبتان وفي حدود ما توفرت لديهم من معلومات، سنعتمدعلى عرض أهم الدراسات التي سبقت، وأحدثها وأقربها إلى موضوعالدراسةوذلك على النحو التالي:

- آمال بن حمو، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة**، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، 2014-2013.

تمحورت الإشكالية في إلى أي مدى تساهم النسب التقليدية وجدول تدفقات الخزينة على الأداء للمؤسسة الآجر،تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومحاولة تطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية بناءا على معطيات المؤسسة الاقتصادية،ومن أهم ماتوصلت إليه الدراسة أن الجدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاث أنواع من العمليات:عمليات التمويل،عمليات الاستثمار،عمليات الإستغلال،وهو ما يسمح بتقييم والحكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف والوقوف على حالات العجز والفائض على مستوى الخزينة.

- صارة قدوري، **دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،رسالة ماجستر تخصص:محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، 2014/2012 .

تمحورت الإشكالية في مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من أهم ماتوصلت الدراسة أن إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف ومن خلاله يستطيع متخذ القرار اتخاذ قرارته باعتماده على هذا التحليل .

من خلال هذه الدراسة سنستنج أن:

من بين أدوات التحليل المالي المعتمدة في هذه الدراسة نسب النمو، نسب المردودية، جدول الأرصدة الوسطية للتسير اما في دراستنا اعتمدنا في تقيمينا لأداء على نسب المالية و نسب التوازن المالي و تحليل جدول حساب النتائج و الميزانية المالية.

ومايايميز دراستنا أنه تم اسقاط موضوع التشخيص المالي على مؤسسة البنك الوطني الجزائري باستعمال تقنيات التحليل المالي بهدف تشخيص وضعية المالية للبنك الوطني الجزائري.

10.تقسيمات البحث:

بهدف الإلمام بجوانب الموضوع ، سنتطرق إلى الدراسة من خلال ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لتشخيص الحالة المالية، حيث سنتطرق إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية، ثم نتطرق إلى مفاهيم عامة حول التشخيص المالي، لنتناول متطلبات تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: متطلبات التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،حيث سنتاول إلى الميزانية المالية، ثم سنتطرق إلى التحليل المالي يواسطة النسب المالية، لنتاول كيفية استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث:أهمية التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة البنك الوطني الجزائري،حيث سنتطرق إلى تقديم الشامل للبنك الوطني الجزائري، ثم سنتطرقإلتقييم المالي للوحدة، لنتناول حسابالنسب المالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتشخيص الحالة المالية

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها، والكشف على نقاط الضعف وعمل على تصحيحها.

حيث يستعمل المسير المالي عدة الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال استعمال المؤشرات المالية للمؤسسة، وتحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد المصادر الحصول على الأموال واستعمالات التي وجهت لها وهذا ما سنوضحه من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي؛

المبحث الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية ولا تزال حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الكثير من الاقتصاديين، بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية سواء من الشرق أو من الغرب، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

ونظرا للتحولات و التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حد الساعة، فإن المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها المؤسسة حاليا، فبالإضافة إلى تنوع وتعدد أشكالها ومجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا وأصبح الأمر يستدعي اعتماد منهج جديد وملائم للدراسة والتخلي عن المنهج التقليدي التحليلي، ومنه لا يمكن تحليل واقع المؤسسة الاقتصادية إلا بالنظر الشامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها، وفي هذا العنصر سوف نتطرق إلى بعض النقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول:مفهوم و خصائص المؤسسة

باعتبار المؤسسة كيان الاقتصادي له عدة خصائص والأهداف سنتطرق إلى عدة مفاهيم للمؤسسة في ما يلي:

أولا:مفهوم المؤسسة:

تعرف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول التركيب الوسائل البشرية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني، في حين عرفها شوم بيتر بأنها مركزا لإبداع والإنتاج[1].

أما " فرانسوا بيرو"**François Perroux** فقد عرف المؤسسة الاقتصادية بأنها المكان الذي يتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة، بغية الحصول على منتج يصرف في السوق وهي بدلك لا تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مباشرة وإنما تهدف لتلبية حاجيات السوق.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن المؤسسة الاقتصادية هي اندماج مجموعة من العوامل المادية والبشرية والمالية والإعلامية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج السلع أو تقديم خدمات موجهة للسوق، فهي تخضع لأهداف محددة وتسعى لأداء مجموعة من الوظائف.

ثانيا:خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من خلال المفاهيم السابقة نستخلص للمؤسسة خصائص هي كالآتي:

[1] عامر حبيبة، **دور مؤسسات اقتصادية في تحقيق تنمية المستدامة في ظل التكتلات اقتصادية عالمية**، أطروحة دكتوراه في علوم تسيير، تخصص : علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة(الجزائر)، 2016، ص:03.

1.المؤسسة كنظام: من خلال المنظور تعتبر المؤسسة نظام مفتوح يؤثر و يتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على الدراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات و التفاعلات الموجودة بين هذه العناصر وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية(النظام الفرعي التجاري،و النظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي)[1].

2.المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعدما يتم إنتاج السلع و الخدمات توجه إلى البيع و ينجر عن ذلك مدا خيل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسطية ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، و القيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة.

وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة بالصيغة التالية:

القيمة المضافة =مجموع المخرجات- قيمة المدخلات[2].

3.المؤسسة وحدة اقتصادية أو وحدة إنتاج و توزيع:وفقا لهذا المنظور تعتبر المؤسسة تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها من أجل القيام بإنتاج السلع وخدمات قصد تبادلها في السوق و ذلك انطلاقا من عوامل الإنتاج و المتمثلة أساسا في المواد الأولية، العم، المنتجات التامة و النصف التامة، الطاقة:المعدات ...كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية، لذالك تعد المؤسسة عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع و الخدمات[3].

4. المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية:تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع،كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، تتمثل هذه القرارات في الاختبارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وبطبيعة عموما قوة القرار مبنية على الاستقلالية[4].

---

[1] جليد عبد الله الياس ، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص :التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن بأديس، مستغانم (الجزائر)، 2018.2019، ص :04.

[2] أحمد سعيد باخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة،1994، ص:08.

[3] رحيم حسين، إستيراتيجية المؤسسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة،2008، ص:12.

[4] جليد عبد الله الياس ، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص:05-06.

5.المؤسسة خلية اجتماعية:إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال و ذلك من أجل خلق الثروة من جهة و القيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال :ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين، وغيرها، وإن هذه المجموعة الاجتماعية تختلف من حيث

- ✓ **المؤهلات** :شهادات علمية، مهنية..... إلخ؛
- ✓ **الثقافة:** هي مجموعة من أنماط سلوكية أو ضمنية أو منقولة عموما؛
- ✓ **الأهداف:**كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة، فأهداف الشخصية تختلف من شخص لأخر ولكن كما هو محدد في نظام العمل .

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف، تعدد و تختلف حسب أصحاب المؤسسات و طبيعة نشاطها.

تعتبر الأهداف عن النتائج و الغايات التي ترغب المؤسسة بلوغها، وحسب الكاتب سكوت (Scott) يمكن تعريف الأهداف على أنها :"تصورات لنهاية مرغوبة ظروف و حالات . يسعى العاملون لتحقيقها من خلال أداء واجباتهم"[1].

أولا: الأهداف الاقتصادية:

أ.**تحقيق الربح:** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى أموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد التكنولوجيات المستعملة و تسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح باختلاف المؤسسة من العمومية إلى الخاصة[2].

ب.تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي و تغطية تكاليفها، فهي بدلك تحقق طلبات المجتمع.

ج.عقلنه الإنتاج: يتم ذلك من خلال استعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد و الدقيق و التوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط و البرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح و تدنيه التكاليف.

---

[1] عامر حبيبة ، **دور مؤسسات اقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات اقتصادية عالمية**، مرجع سبق ذكره، ص:09.

[2] المرجع السابق، ص-ص:09-10.

ومنه نجد على مدى البعيد المؤسسة تسعى إلى تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة المادية و البشرية والمالية و التقنية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

1.ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، إلا أن مستوى هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض و الارتفاع و هذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل[1].

2.تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي شاهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور متوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم.

3.توفير تأمينات و مرافق العمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض الخدمات الاجتماعية مثل التأمين الصحي، و التأمين ضد حوادث العمل، و كذالك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك و المطاعم.....الخ.

4.تأهيل العمال: حيث يتم تدريب و تطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين و تدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

5.إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وهذا بتقييم منتجات جديدة أو عن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار لمنتجات قديمة أو جديدة[2].

6.الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص، فقد تختلف مستوياتهم العلمية و انتماءاتهم الاجتماعية و السياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك و التفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة[3].

ثالثا:الأهداف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث و التطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا و ترصد لها مبالغ كبيرة.

---

[1] توماس هولين، **الإدارة الاستيراتيجية**، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1990، ص:20.

[2] مليكة زغيب، **أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية**، رسالة ماجستير،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة(الجزائر)،1998/1997، ص:09.

[3] جليد عبد الله الياس ، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص:08.

أ.البحث و التنمية: تزامنا مع تطورها عملت المؤسسة توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية التطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، حيث ترصد لهده العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة[1].

ب.المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث و التطوير التكنولوجي: وهذا بالتنسيق مع العديد من الجهات من منظمات وهيئات البحث العلمي والجامعات، وكذا هيئات التخطيط الأخرى.

وهناك أهداف أخرى تدخل في ترقية الاقتصاد الوطني نذكر منها:

- ✓ التكامل الاقتصادي على المستوى الكلي؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع و امتصاص الفائض من اليد العاملة؛
- ✓ تحقيق مركز تنافسي في السوق[2].

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية

من خلال الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يمكن تحديد الوظائف التي تتكون منها، وقد تختلف هذه الوظائف من حيث العدد من مؤسسة إلى أخرى لأسباب ترجع إما لحجم مؤسسة أو طبيعة نشاطها، ولكن المتفق عليه هو أن جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها لبلوغ أهدافها و التي تتمثل فيما يلي[3]:

أولا:وظيفة التسويق: وهي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت مند القديم، و قد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة General Electric وتهدف هذه الوظيفة إلى دراسة و توقع احتياجات المستهلكين، إنشاء منتج أو خدمة لسوق خاص، عرض المنتج أو الخدمة في المكان المناسب، الإعلام بوجود منتج أو خدمة بمختلف خصائصها[4].

ثانيا:وظيفة الإنتاج: مع أن هذه الوظيفة هي من اختصاص المؤسسات الصناعية إلا أنه يمكن الحديث عن إنتاج الخدمات، ويبقى مضمون هذه الوظيفة هو الوصول إلى تحقيق أكبر مردود من خلال نوعية المنتجات واحترام رغبات المستهلك، وقد تختلف الإنتاج حسب علاقة المؤسسة مع الزبائن، إذ يمكن تصنيفها إلى:

- ✓ إنتاج للتخزين إذ كان العرض يسبق الطلب؛
- ✓ إنتاج حسب الطلبية إذا كان بين الخاصيتين يسبق العرض؛

---

[1] مليكة زغيب، **أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية**،مرجع سبق ذكره، ص:08.

[2] المرجع السابق، ص:08.

[3] وادة جميلة، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مذكرة ماستر، تخصص: تسيير و اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر)، 20132012، ص 16.

[4] وادة جميلة، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص:16.

- ✓ إنتاج ممزوج الأوليتين.

ويهدف تسيير الإنتاج إلى إيجاد توازن مقبول بين عدة أوامر متناقصة وهي:

- ✓ **النوعية:** ويقصد بها قدرة المنتوج أو الخدمة على إشباع احتياجات المستعملين ملائمة المنتجات المصنوعة مع حاجيات المستهلكين ومطابقة لمواصفات مكتب الدراسات، احترام آجال الإنتاج التي تفرضها التزامات المؤسسة مع الزبائن يجب أن تسمح تكلفة الإنتاج بتحقيق هامش على سعر البيع؛
- ✓ **المرونة:** بحيث يجب على المؤسسة أن تتكيف مع نمو السوق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية[1].

ثالثا: وظيفة التموين: في إطار دورة استغلال المؤسسة، يعتبر التموين المرحلة الأولى التي تسبق الإنتاج و التسويق، ويقصد بالتموين مجموع العمليات التي تضع تحت تصرف المؤسسة كل السلع والخدمات الضرورية الملقاة من طرف الموردين تتمثل هذه العمليات في المشتريات وتسيير المخزنات

أ.**المشتريات:** يمكن اعتبار المشتريات كوظيفة مستقلة داخل المؤسسة تنظم على شكل أو موزعة بين عدة وظائف أخرى، وتعتمد المصالح المشتريات في سياستها على عدة عوامل تسمح لها بتحقيق الأهداف الموجودة منها وهي:

- ✓ سياسة المنتج: التوثيق، الاستكشاف و التطور التكنولوجي؛
- ✓ سياسة المصدر: ويتعلق الأمر هنا سياسة الموردين وكذا بدراسة شعب التموين؛
- ✓ سياسة الأسعار: تمر سياسة الأسعار بالمعرفة الجيدة لأسعار السوق، الشروط المالية المطبقة من طرف كل مورد وحتى بتحليل القيمة؛
- ✓ سياسة الاتصال: يعمل المشتري على تحريض العرض عن طريق التظاهرات أو باستعمال وسائل ترقوية وتمر دراسة طلبات الشراء عبر عدة مراحل هي:

- **الاستشارة:** وهي طلبات أسعار موجهة للموردين، اختيار المورد ويتم ذلك بإعداد جدول مقارنة بين مختلف عروض؛
- **التفاوض:** ويتم على أساس مناقشة بين المورد والمشتري حول الشروط التقنية، التجارية القانونية و الضمانات؛

[1] بلعور سليمان، **أثر إستيراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2003،2004، ص:15.

- **عقد الصفقة:** وهي عبارة عن إمضاء الطرفين على الصفقة ويعني ذلك، اتفاقهما على كل بنود العقد والشروع في تنفيذه.

ب.تسيير المخزونات: إذا كان الاهتمام بالمشتريات يمكن أن يؤدي إلى تقليص التكاليف عن المؤسسة، عن طريق التفاوض الجيد في أسعار المواد والسلع و اختيار أحسن نوعية لتفادي البقايا والنفايات في الإنتاج، فإن المخزونات لا تقل أهمية بما يمكن أن تقتصده المؤسسة من أموال سائلة يمكن توظيفها في مجالات أخرى تعود عليها بالفائدة أو الربح[1].

رابعا: وظيفة الموارد البشرية:تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد .

وتعرف وظيفة الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية[2].

خامسا:وظيفة المالية:تعتبر الوظيفة من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج و تسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة و أوجه الإنفاق.

وهي مجموعة من المهام و العمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامج وخططها الاستثمارية.[3]

---

[1] وادة جميلة، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[2] مجيد الكرخي، **الوحدات الاقتصادية** ، عمان، دار المناهج، 2008، ص:26.

[3] مجيد الكرخي، **الوحدات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص:26.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عدة عناصر والمتمثلة في تعريف التشخيص المالي وأهم أنواعه وطرق وخطواته مع ذكر بعض أهدافه.

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأدواته

للتشخيص المالي عدة مفاهيم بينها ماسنتطرق إليه في مايلي:

أولا: تعريف التشخيص المالي:

التعريف الأول: يعرف التشخيص المالي على أنه"عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات طبيعة المالية".[1]

التعريف الثاني: "يعد التشخيص أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية"[2].

التعريف الثالث: "التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات و القوائم المالية بهدف جمع المعلومات، وتحليلها من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة، كما يقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطه، وذلك من طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية تفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفية التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعم في إطارها المؤسسة"[3].

وعليه نستنتج مما سبق ذكره أن التشخيص المالي يهتم بفحص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي وهذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة الزمنية معينة باعتماد النتائج المتوصل إليها.

---

[1] توفيق رفاع،**محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة**، رسالة ماجستير ،تخصص: علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2002، ص41،42.

[2] المرجع السابق، ص:42.

[3] شويخي إسماعيل، **دور الشراكة في تحسين الأداء المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2002، ص:25.

ثانيا: أدوات التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1. تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية المالية، وهذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل[1].

2.تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3.تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل المالي الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي الوقوف على الأسباب العجز أو الفائض الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز،كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي أو التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4.تقيم النشاط و النتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: أساليب التشخيص المالي وخطواته

حتى تتم عملية التشخيص المالي بدقة لابد من إتباع أساليب وخطوات محددة مسبقا وهذا ما ستناوله في هذا المضمون.

أولا: أساليب التشخيص المالي:

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهدا الأداء، ومن أهم الأساليب المعتمد في عمليات التشخيص نجد:

1.التشخيص بالاعتماد على التدفقات المالية: يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات النقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد القصيرة، متوسطة وطويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الإستراتيجيات المالية .

[1] جليد عبد الله الياس، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره،ص:12.

يمكن من خلال توقعات وعبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية، معرفة المخاطر التي تلقيها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع، وبالتالي أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية تتمثل فيما يلي:
تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ذلك أنه المعلوم بقاء واستمراري المؤسسة متوقف على قدرا على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها.

- ✓ تقييم المجهودات المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم وذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي؛
- ✓ يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار.

فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

2. التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية: يعد أهم الأساليب وأكثر استعمالا لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق واللاحق من أدوات التشخيص المالي، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا انه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما، فمثلا الربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة السببية هي المحور الأساسي والمهم في البحث والتحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعا لها على النحو الآتي:

- ✓ مؤشرات السيولة؛
- ✓ مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل؛
- ✓ مؤشرات الربحية؛
- ✓ مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران؛
- ✓ مؤشرات سوق المال؛
- ✓ مؤشرات النشاط.

3.التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ لوضعية المالية: يرجع الفضل في ظهر ورها الأسلوب إلى مجهود الباحثون من الولايات المتحدة مند بداية الستينات، حيث كان Beaverعام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجا للتنبؤ لتعثر الشركات، ثم تبعه في ذلك الباحثAltman بإعداد

نموذجه الخاص والذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج SccorZ وقد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضفي على تلك النسب سمة الديناميكية و بقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ لفشل المالي للشركات.

ثانيا: خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص وتختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص وبشكل عام تتخلص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية[1]:

- ✓ تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرار المراد اتخاذه)؛
- ✓ الفترة الزمنية المعينة لدراسة؛
- ✓ اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارن)؛
- ✓ جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
- ✓ إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
- ✓ التحليل ومقارنة النتائج لمعايير المعتمدة؛
- ✓ التشخيص الشامل و هو تحديد نقاط القوة مواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات؛
- ✓ رسم السياسات و إتحاد القرارات المناسبة.

[1] جليد عبد الله الياس ،**دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**،مرجع سبق ذكره،ص:15.

المطلب الثالث:شروط تشخيص المالي و أهدافه

لابد من تقيد بمحددات وشروط حتى تتم هذه عملية على أكمل وجه وهذا ما سنتطرق على أكمل وجه وهذا ما سنتطرق إليه في مايلي:

أولا: شروط التشخيص المالي

يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف عداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نذكر منهما [1]:

1. الشخص المكلف عداد التشخيص:يمكن إعداد التشخيص من طرف إطارات المؤسسة المؤهلين و ودوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجين وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة المتعاملين معها، وأيضا على تكلفة هده العملية، والكفاءات المتوفرة في كل ظروف، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصداقية النتائج المصرح بها.

إلا أن لكل طريقة إيجابيات و سلبيات كما هو موضح في الجداول أدناه:

الجدول رقم (1.1): إيجابيات وسلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص.

الشخص المكلف بالتشخيص من خارج مؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة تتيح الحصول على نتائج سريعة.	أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين.
القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن.	فحص يكون أكثر عمقا لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر.
رأي خارجي له قابلية أكثر.	خطر أقل على مستوى السيكولوجي.
إن الاستناجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة.	تكون المؤسسة أكثر تحفزا للتصرف اذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها.

Source: Hamdi K ,comment diagnostique et redresser une entreprise ,Ed :Rissala ,algerie.

2. توفير المعلومات: التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الإختلالات معلومات داخلية وخارجية[1]:

[1] المرجع السابق، ص:16.

3. معلومات داخلية: وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل معلومات عن النتائج، عن المبيعات، طرق التسيير، مشاكل التشغيل، معلومات عن وسائل التنظيم وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في الوثائق الخاصة لمؤسسة وثائق محاسبية ومالية، محاضرات.

4. معلومات خارجية: وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم ....الخ و مصدرها المراكز المخصصة، الهيئات و الدراسات المختلفة.

5.التكلفة و المدة: تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على طبيعة التشخيص (المالي، استراتيجي، عام،....) مستوى مساهمة الموظفين والإطارات[2].

6.توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص : إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية لنسبة للمشخص يستحسن تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح و يعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.

7.اهتمام الإدارة لعملية: هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبت عكس ذلك أي أنه كلما كانت الإدارة و على رأسها المسؤول الأول مهتمة بهده العملية كلما تفانت الأطرف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص، لإضافة العلاقات الحسنة التي تنشئها معه وآثرها على نوعية التشخيص.

ثانيا: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي إلى:

- ✓ فهم تطور المؤسسة حتى تاريخ القيام بالتشخيص؛
- ✓ تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنويع، التخصص، الإدماج، الخ .....)؛
- ✓ يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة و الضعف للمؤسسة؛
- ✓ يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب، وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة؛
- ✓ تزويد المسيرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم إتخاد القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية؛
- ✓ يعتبر التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص؛

---

[1] جليد عبد الله الياس، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، ص:18.

[2] المرجع السابق، ص:19.

- ✓ يضمن مقارنة البيانات و المعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
- ✓ يساعد في تقييم الأداء التشغيلي (الفعلي) ومقارنته بالأداء المخطط، بغرض تحديد الانحرافات لمعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج .

المبحث الثالث: متتطلبات تقييم الأداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة .

المطلب الأول: معايير الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيئا بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو النسب أخرى، حيث إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها اذا كانت مرتفعة أو منخفضة، وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي كما في أدناه:

أولا:المعايير التاريخية : وتكون مستعدة من فعاليات المنشأة ذاتها، اذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن موطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها[1].

ثانيا:المعايير القطاعية أو الصناعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دوريا وأن المنشأة المعينة تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث وضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتو*

جات، نسب استخدام الطاقة انتاجية...إلخ[2].

ثالثا: المعايير المطلقة: وهي تعني وجود خلية تأخذ قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في المنشأة معينة.

[1] العمري بشرى وماني حنان ، **دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،مذكرة ماستر، تخصص:مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية و الاقتصاديةو علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)،2017-2018، ص:47.

[2] المرجع السابق، ص:47-48.

رابعا:المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة[1].

المطلب الثاني: خصائص الأداء المالي

إن نظام التقييم الجيد للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتتمثل في:

أولا:الصدق أو السلامة: تتمثل سلامة أداء القياس في ممكنها من إعطاء الحقيقة، والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة تقييم هي الأفراد[2].

ثانيا: الثبات أو الوفاء: إن "وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء "، هده الخاصية دائما محققة عندما يكون المؤشر كمي عكس المؤشرات النوعية، فمثلا رأي العملاء مؤشر نوعي في جودة السلعة معينة، أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة منها الوفاء المتكافئ ووفاء المتجانس.

ثالثا:الحساسية: القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أداءين فإن المؤشر يستطيع تدرك ذلك[3].

رابعا الكفاية: تتمثل في القدرة على تقييم جميع الجوانب الأداء مثل الأداء التجاري، الأداء اجتماعي، الأداء إنتاجي.....إلخ.

المطلب الثالث:خطوات الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

للتشخيص المالي عدة خطوات وعوامل تؤثر فيه وهذا ما سنتطرق إليه في مايلي:

أولا: خطوات الأداء المالي:

- ✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من الخطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية متعلقة بأداء الشركات؛

[1] العمري بشرى وماني حنان ، **دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مرجع سبق ذكره،ص:48.

[2] عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير ،تخصص: تسيير مؤسسات الصناعية، كلية الحقوق وعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 20022001، ص:32.

[3] المرجع السابق، ص: 33.

- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل النسب الربحية والسيولة والنشاط.....إلخ؛
- ✓ دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع؛
- ✓ دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع؛
- ✓ وضع توصيات الملائمة معتمدين على التقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:

1. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جمع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ،حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية في المؤسسات التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل[2].

2.التكنولوجيا: عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة[3].

3.الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات الصغيرة أو المؤسسات متوسطة أو كبيرة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على الأداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، و بشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد الحجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

---

[1] دادن عبد الغاني ،**قياس وتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية نحو ارسال نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكات المالية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2007.2006، ص:26.

[2] بن ندير نصر الدين و شملال أيوب ،**لوحة القيادة كآداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه،تخصص: إدارة أعمال و بنوك ومالية،جامعة البليدة2(الجزائر)، 2017، ص 8.

[3] المرجع السابق، ص-ص:08-09.

- ✓ **العوامل الخارجية:** وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تواجه الخارجية التي تواجه المؤسسة و تؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة سيطرة عليها ، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها من تأثيراتها، و تشمل هذه العوامل:
  - ✓ التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
  - ✓ السياسات المالية و الاقتصادية للدولة؛
  - ✓ القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات[1].
- **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف من بينها:
  - ✓ الرقابة على التكاليف؛
  - ✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
  - ✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال[2].

[1] العمري بشرى و ماني حنان، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] المرجع السابق،ص:55.

خلاصة الفصل:

للتشخيص المالي دور بالغ الأهمية في الإدارة المالية بكونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي، من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد أسبابها.

وللتشخيص المالي طرق تتخلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية.

بعد ماتطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية للتشخيص المالي سوف سنتاول علاقة بين التشخيص المالي ومتطلباته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا ماسنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

متطلبات التشخيص

المالي في تقييم الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

بعدما ما تطرقنا في الفصل الأول إلي تشخيص الحالة المالية لمؤسسة الاقتصادية وتقييم الأداء المالي، سوف ندرس في هذا الفصل الأداء المالي وذلك باستخدام أدوات التشخيص المالي، حيث سنتناول الميزانية المالية وأهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من اجل وصول إلي الميزانية المالية ولهذا سوف نتطرق إلي تقييم المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتماثلة في رأس المال العامل الذي يعبر عن مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى الطويل، في حين تشير احتياجات رأس المال العامل إلى مدى التحقيق التوازن على المدى القصير و كذا الخزينة .

كما سيتم التطرق أيضا إلى أهم مؤشرات التشخيص المالي والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تشخيص القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا سنوضحه من خلال تقسيم الفصل إلي ثلاث مباحث و هي:

المبحث الأول: الميزانية المالية؛

المبحث الثاني: عموميات حول النسب المالية؛

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية.

المبحث الأول: الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية بعدة تعاريف من بينها نجد:

التعريف الأول: يمكن أن تعرف الميزانية المالية على أنها:" جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، ويترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السيولة، ويترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية[1]"؛

التعريف الثاني: تعرف الميزانية المالية على أنها :" جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها وما عليها والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية ، ويعني مبلغ الأموال التي تمتلكها المؤسسة "[2]؛

التعريف الثالث: الميزانية المالية هي:" جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموع الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين"[3].

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل هو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزام المكونة من موارد المؤسسة أما الأصول فتتمثل مجموع الاستثمارات و المخزونات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستعمالات المؤسسة، مع تساوي مبالغ الأصول و الخصوم.

---

[1] " إمور رقية و كريم نسرين، **دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ز ENAP** ، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتورة في المالية والمحاسبة تخصص: مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحند أولحاج، البويرة (الجزائر)، 2018/2017، ص:46.

[2] " ناصر دادي عدون، **"التحليل المالي"**، دار المحمدية العامة،ص: 17.

[3] " محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، نشر1998، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 08.

الجدول رقم (1.2) :الشكل العام للميزانية المالية المفصلة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة:	
القيم الثابتة		الأموال الخاصة:	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم المعنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم الثابتة		مؤونة الأعباء و الخسائر	
قيم ثابتة أخرى:		د.ط.م .أ:	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات المدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		**مجموع الأموال الدائمة**	
الأصول المتداولة:		د.ق.ا	
قيم الاستغلال:		ديون الاستثمار	
بضائع		قروض مصرفية	
مواد و لوازم		موردون	
منتجات تامة و ½ تامة		أوراق الدفع	
قيم قابلة للتحقيق:		أرباح موزعة	

تسبيقات الزبائن أوراق القبض القيم الجاهزة: البنك الحساب الجاري الصندوق		ضرائب أرباح الموزعة	
مجموع الأصول المتداولة		**مجموع ديون قصيرة الأجل**	

المصدر: جريدة الرسمية العدد19.25مارس 2009، ص32.

المطلب الثاني :الانتقال من الميزانية المحاسبية إلي الميزانية المالية:

[i]تعرف الميزانية المحاسبية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال [ii]فقد تكون فنهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو في نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل الأصول ولكل ما عليها من الأموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت رابحا أو خسارة [1].

[1] leiritz (A) , **pratique de la gestion financiere**, editions sedifor , paris , 1990, p 35.

أولا : عناصر الميزانية :

تضم الميزانية شقين، شق الجانب المدين ويمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويمثل الخصوم .

1. الأصول و ترتيبها:

تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب دراجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة في حالة نشاط العادي للمؤسسة، فتظهر لنا من أعلى الميزانية الاستثمارات كالأراضي والمباني والآلات وهي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من سنتين استعمالها، ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من بضائع ومواد ومنتجات تامة والتي تمكث في المخزون في العادة مدة اقل من السنة، ثم نجد بعدها الذمم المالية المدينة منها شبه السائلة وهي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لان تتحول إلى سيولة، و السائلة الموجودة في البنك أو البريد أو الصندوق .

أ/ عناصر الأصول:

1/ الاستثمارات:

القيم المعنوية :

- ✓ المصاريف الإعدادية أو التمهيدية : وهي مدفوعات صرفتها المؤسسة عند إنشائها وتتكون من كل المصاريف التأسيسية، تهتلك في السنوات الأولى من التأسيس في شكل إطفاءات؛
- ✓ شهرة المحل أو الاسم التجاري : وهي قيمة العناصر المعنوية من المحل التجاري، وتمثل سمعة وشهرة المؤسسة في السوق، و هي قيم ثابتة غير قابلة للاهتلاك[1].

القيم الثابتة المادية :

- ✓ الأراضي: تشمل بما تحتها و ما فوقها ولا تهتلك؛
- ✓ المباني: وتشمل مجموع المباني بمختلف أنواعها وهي تخضع لعملية اهتلاك طويلة الأجل؛
- ✓ المعدات وأدوات : وتشمل التجهيزات المعدات المستعملة في نشاط أو دورة استغلال المؤسسة، ومدة استعمالها من 5 إلى 10 سنوات ؛
- ✓ معدات النقل : وهي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها ؛
- ✓ المعدات وأدوات المكتب: وتشمل جميع الوسائل المستعملة في المكاتب بمختلف أنواعها؛

[1] سيد هواري، الإدارة المالية ، **منهج الاتخاذ القرارات** ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،الطبعة السادسة ، 1996.

- ✓ الغلافات قابلة الاسترجاع: تتكون من جميع الغلافات والوسائل المستعملة وتسترجع من طرف المؤسسة، اما الغلافات الأخرى التي لا تباع مع المواد فتدخل ضمن المخازن كبضاعة.

2/ المخزونات :

يمثل المخزون قيمة الوسائل التي اشتراتها المؤسسة، سواء لاعادة بيعها او لاستعمالها في عملية التصنيع لتحوليها الى منتجات موجهة للبيع وهي تنقسم الى قسمين:

- ✓ البضاعة: وهي تشمل مجموع الأشياء والمواد المشتراة من طرف المؤسسة بغرض بيعها؛
- ✓ المواد و اللوازم : وهي المواد الخامة او المحولة من قبل ، المحصل عليها من طرف المؤسسة بغرض استعمالها في الإنتاج؛
- ✓ المنتوجات النصف مصنعة: وهي المنتجات التي وصلت إلي مرحلة معينة من التحويل ولا يمكن عموما إن تباع و إنما تنتظر عملية التحويل أخرى حتى تعطي منتجات تام الصنع قابل للبيع أو للاستهلاك الداخلي؛
- ✓ منتجات قيد التنفيذ : وهي المنتجات التي مازالت تحت الإنجاز وهي في انتظار مرحلة التحويل النهائية؛
- ✓ المنتجات التامة الصنع : وهي التي تمت عملية إنتاجها كلية.

3/ الذمم المدينة:

وهي مجموع العناصر التي تمثل حقوقا على الغير و هي :

- ✓ سندات المساهمة : وتمثل أموال المؤسسة المستثمرة في رؤوس أموال مؤسسات أخرى؛
- ✓ سندات التوظيف : تمثل توظيفا قصير الأجل سواء في عمليات استغلال قصيرة الأجل مع مؤسسات أخرى؛
- ✓ الزبائن: وهي تمثل علميات البيع الأجل التسديد؛
- ✓ أوراق القبض: هي أوراق تجارية تمثل ديونا تجارية على الغير لأجل قصير؛
- ✓ القيم السائلة : وهي كل ما تملكه المؤسسة من أموال جاهزة سواء في الصندوق أو في البنك.

ب–الخصوم و ترتيبها :

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت الأموال الخاصة او على شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدراجة استحقاقها أي بدلالة الزمن التي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة[2].

[2] مبارك لسلوس ، **التسيير المالي** ، تحليل نظري مدعم بامثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية، الطبعة الثانية.

- ✓ رأس المال الجماعي: وهو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين على شكل مساهمات نقدية أو مادية سواء عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس مالها بعد ذلك؛
- ✓ الاحتياطات: وهي تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة الغير موزعة؛
- ✓ نتائج رهن تخصيص: يسجل في هذا حساب نتائج الدورة التي لم توزع بعد أي لم يتخذ قرار بشأنها في حالة كونها موجبة، أما في حالة العكس فترصد في هذا الحساب بإشارة سالبة ؛
- ✓ المؤونات : وهي جزء من الأموال المؤسسة توضع في حساب يجمد احتسابا لخسائر محتملة؛
- ✓ الديون: وتتكون من مجموع الديون التي تتعلق بنشاط المؤسسة؛
- ✓ النتيجة السنوية: وهي تحدد بالفرق بين عناصر الأصول و الخصوم.

ثانيا: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلي الميزانية المالية:

في المحاسبة، الميزانية توضع لتأدية مجموعة من الأهداف منها، المحاسبية كتحديد النتيجة التي تفرض الضريبة على أساسها، القانونية كتحديد الذمة المالية للمؤسسة من حقوق و ديون، الاقتصادية والتي تتمثل في تحديد الاعتبارات التي تستعمل من اجل الحصول على الإيرادات .

ولكن هذه الميزانية المحاسبية قد لا تستجيب إلى أهداف المالية بحتة لغرض التسيير المالي خاصة في بلدان التي هي في طور التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد سوق، وهذا تحويل يتم عن طريق إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية في كل من جانبي الأصول و الخصوم .

1 /تعديل عناصر الأصول :

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين هما :مبدأ السيولة، مبدأ السنوية، كمقياسين أساسين لتحديد عناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة، و العناصر التي تتحول إلي سيولة خلال سنة، و حسب هذا التقسيم فان الأصول تنقسم إلي قسمين هما :

ا/ الأصول الثابتة:

يكون ترتيب عناصرها وفق تناسب طردي مع دراجة السيولة المتزايدة حيث إن الاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها على أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها المادية و المعنوية، نطلق تسمية القيم الثابتة الأخرى أو القيم المالية الثابتة عن القيم الأخرى من الأصول التي أضفت إلى الأصول الثابتة لكونها تتجاوز فترة أكثر من سنة، و تتميز عن القيم الثابتة التي كانت تمثل استثمارات في الميزانية المحاسبية، و نذكر من أهم هذه القيم الثابتة الجديدة:

- ✓ مخزون الأمان أو الطوارئ: هو احتياط لتأخر التموين بالمخزونات بسبب ظروف الخارجية، و هو أيضا المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف حيث أن المدة الحيازة تفوق سنة.
- ✓ حقوق على استثمارات: مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات مما يجعل المحلل المالي يحولها الى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لأكثر من سنة ؛
- ✓ كفالات مدفوعة: تعتبر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير و التي تزيد عن سنة .

ب / الأصول المتداولة: تستعملها المؤسسة في دورة واحدة ونجد:

- ✓ قيم استغلال أو المخزونات: نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة فان المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة ؛
- ✓ قيم غير جاهزة: وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من الزبائن، سندات التوظيف و سندات المساهمة التي لا تتجاوز مدتها سنة؛
- ✓ قيم جاهزة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي و البنكي.

2/ تعديل عناصر الخصوم:

ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الإستحقاقية ومبدأ السنوية ونميز مجموعتين، الأولى تمثل الأموال الدائمة والثانية الديون قصيرة الأجل [1].

ا/ الأموال الدائمة :

هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتشمل:

1/ الأموال الخاصة: تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتمثل في رأس المال الخاص أو أموال المساهمين والاحتياطات ونتائج رهن التخصيص .

الديون طويلة و متوسطة الأجل: وتشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

2/ الديون قصيرة الأجل: وهي جزء من الديون التي تستفيد منها المؤسسة لتمويل دورة استغلالها لمدة لا تفوق السنة واحدة .

3/ ملاحظات :

هذه الملاحظات عبارة عن توضيح أدق لعملية ترتيب عناصر الميزانية المالية :

[1] عدون،"**التحليل المالي**"، **مرجع سبق ذكره**، ص: 32 .

المصاريف الإعدادية: تستثنى في وضع الميزانية المالية لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند التأسيس للمؤسسة ولم يصبح لها وجود حاليا ضمن موجودات المؤسسة وان تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

مؤونات الأعباء و الخسائر:

نجد ثلاث حالات:

الحالة الأولى: تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبئ، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبئ إلى الغير خلال مدة لا تريد عن السنة، وبالتالي[1].

الحالة الثاني:الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا وهي الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

الحالةالثالثة :عدم حدوث أي خسائر أي أن حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة سوف تدمج ضمن الديون قصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات"

- ✓ ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثماري كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل؛
- ✓ نتيجة السنة: " تعالج السنة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، وإذا لم يتخذه قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن تخصيص[2].

[1] عدون،"**التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره،ص: 24.

المطلب الثالث: الميزانية المختصرة و تمثيلها بيانيا

أولا: الميزانية المالية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا لمجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم والسيولة للأصول، ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

ثانيا: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة :

إن عملية تمثيل الميزانية على أشكال هندسية تمكننا من الملاحظة السريعة على التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية :المستطيل والدائرة والمثلث والمربع و أشكال أخرى.

وهكذا كذلك بالنسبة لعناصر الخصوم.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي و تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون 1ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة[1].

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية :

هناك عدة تعاريف للنسب المالية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، و هذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل " 12" نسبة على الأكثر "، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع[2]:

-النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لنتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهر المدروسة؛

نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها؛

متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وخصائصه.

كما تعرف النسب المالية على أنها : دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر " أو عدة عناصر " وعنصر آخر " أو عدة عناصر أخرى."

ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، و لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة[3].

---

[1] مفلح محمد عقل ، " **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي** " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 303.

[2] زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2010 ،ص:36.

[3] منير شاكر محمد و آخرون ، " **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** " ، دار وائل للنشر ، عمان ـ الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص: 52.

كما يمكن أن نعرفها على أنها: إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي " الميزانية " أو قائمة الدخل " جدول حسابات النتائج "، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية[1].

كما تعرف على أنها : طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، وهي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة[2]:

- ✓ هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون أو تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها ؟
- ✓ هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها ؟
- ✓ هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة ؟
- ✓ هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها ومصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له ؟

المطلب الثاني: المحدادات استخدام النسب المالية:

على الرغم من قدره النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات الشركة وتقييم ميزتها التنافسية، إلا أنه هناك بعض المحددات :[3]

تعيق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأول لاسيما مع المنافسين ومن أهم هذه المحددات:

ا/ اختلاف طرق تقييم المخزون بين الشركات لاسيما الصناعية منها، فالبعض يستخدم طريقة ما يرد أولا يخرج أولا (FIFO) في حين شركات تستخدم طريقة ما يرد أخيرا يخرج أولا(LIFO) ومثل هذا الاختلاف يجعل من الصعب مقارنة كفاءة إدارة المخزون والربحية بين الشركات.

ب / اختلاف الطرق المعتمدة في تحديد قيمة الإهتلاك السنوي الأمر الذي ينعكس على الربح التشغيلي من العمليات، ويجعل الشركات في موقف يصعب المقارنة مع الشركات الأخرى كان الاهتلاك للموجودات الملموسة أو غير الملموسة (شهرة المحل، وبراءة الاختراع).

ج/ إن التضخم من العوامل المهمة التي يؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعلى سبيل المثال الموجودات الثابتة تقييم بالكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من النفقات التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب ادراجها في الميزانية العمومية بأسعارها لذلك إذا لم تعالج أثار التضخم على البيانات المحاسبية تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل وهناك مدخلين الأول التكلفة التاريخية المعدلة وبموجب معامل تعديل يتغير بتغير معدل التضخم ومدخل التكلفة الجارية وبموجبه تستخدم بدائل متعددة لنشر الكلفة الجارية، وفي اطار المقارنة والقياس للأداء المالي تبقى المشكلة قائمة عند المحلل المالي لاختلاف هذه المداخل .

---

[1] عامر عبد الله، " **التحليل و التخطيط المالي المتقدم** " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 197.

[2] نعيم نمر داوود ، " **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية** " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 4

[3] عدنان تايه النعيمي،**مرجع سبق ذكره**، ص،ص : 110-111.

د- إن النسب المالية تعطي صورة لأداء الشركة المالي عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد الكشوفات المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي :

أولا: رأس المال العامل :

هو جزء من رؤوس الأموال الجماعية المخصص لتمويل جزء من الأصول غير جارية أي هو الفائض رؤوس الأموال الجماعية على الأصول غير جارية الموجه لتمويل الأصول الجارية حتى تتمكن المؤسسة من التغلب على التذبذبات الحاصلة في دورة الاستغلال.

1/1 تعريف رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازن المالي، خاصة في المدى القصير، و ذلك بتاريخ معين. و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية[1].

كما يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، و يعرف على أنه إجمالي الأصول الجارية مطروحا منه إجمالي الخصوم الجارية، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة [2].

كما يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية و يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية و لذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين و مكونات كل منها وطبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما انه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون و الديون المشكوك في تحصيلها والمبيعات النقدية و الآجلة، المشتريات النقدية والآجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالمخزون وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية والمطلوبات الجارية [3].

---

[1] زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2010 ، ص: 49.

[2] شعيب شنوف ، " **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، "دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ـ الأردن ،الطبعة الأولى ، 2012 ، ص: 118.

[3] منير شاكر محمد و أخرون ، " **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** " ، دار وائل للنشر ، عمان ـ الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص،ص : 112 . 113.

إن رأس المال العامل صافي يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول الجارية الممول بالأموال الدائمة، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، و عمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، و ذلك بسبب التغيرات التي تحدث عناصر الأصول الجارية مثل :

- ✓ دني أسعار المخزون ؛
- ✓ عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين؛
- ✓ انخفاض أسعار الأوراق المالية ؛
- ✓ عدم تحصيل بعض أوراق القبض.

لهذه الأسباب، و لغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرا على سداد التزامات في الوقت المناسب لا بد من توفر هامش أمان يتمثل في فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، و هذا الهامش يمثل رأس المال العامل الصافي.

1/ 2 كيفية حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة _ الأصول غير جارية.

وهذه الطريقة تمكننا من حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية .

رأس المال العامل = ديون قصيرة الأجل _ الأصول الجارية.

وهذه الطريقة تساعدنا في حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

3/1 التغيرات في رأس المال العامل

أ/ تحديد حجم رأس المال العامل: يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة للأخرى حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنشط فيه فغالباً يكون أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، نظراً لسرعة دوران مخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف زمنياً لنفس المؤسسة نظيراً لتأثيرات داخلية وخارجية ويمكن توضيح حجم رأس المال العامل كما يلي[1]:

الحالة الأولى:رأس المال العامل=0 :أصول الثابتة = أصول الأموال الدائمة.

[1] بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص فرع علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001 ،ص: 108.

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل> 0 : الأموال الدائمة<الأصول الثابتة.

في هذه الحالة تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل <0: الأموال الدائمة< الأصول الثابتة.

أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر القروض القصيرة الأجل ولا تتيح هذه الوضعية أي هامش أمان لمقابلة المصاعب المستقبلية وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضع المالي للمؤسسة.

إن احتفاظ المؤسسة برأس المال العامل لا يخلو من تكلفة، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة لأن أصحاب الأموال الخاصة (المساهمين) ينتظرون مقابلاً عن توظيف أموالهم .

وأصحاب القروض ينتظرون مقابلاً لأموالهم والمتمثل في الفوائد، وعليه يجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوازن بين عامل التكلفة وعامل النظر .

في وضعية ثانية قد تتغاضى المؤسسة عن الاحتفاظ برأس المال عامل صعباً وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية، وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الحالة قد غطت أصولاً ثابتة بديون قصيرة الأجل، بينما تستحق هذه الديون في أمد قصير، وقد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات فتصبح في حالة عسر مالي رغم أن استثمراتها و قد تكون ضخمة[1].

[1] مبارك لسوس، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

4/1 الجدول رقم(2.2):(تغيرات رأس المال العامل) :

تغيرات في الأموال الدائمة	تغيرات في الاستخدامات الثابتة
أ- زيادة الموال الدائمة : -القدرة على التمويل الذاتي. - التنازل عن الأصول الثابتة. -رفع رأس المال – الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل. ب- نقصان الأموال الدائمة. نقص الموال الخاصة. -توزيع الاحتياطات. -توزيع أرباح الأسهم - خسائر الاستغلال - تسديد القروض :	أ- زيادة الأصول الثابتة: -زيادة القيم المعنوية. —حيازةلاستثمارات جديدة. -استثمارات ثابتة أخرى. ب - انخفاض الأصول الثابتة: -التنازل في الاستثمارات. - المعنوية . - الثابتة.

source: Khemissichiha, op, cit, p:33.

ثانيا: الاحتياج من رأس المال العامل

2/ 1 تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، و الذي يضمن للمؤسسة توازن المالي الضروري . و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل[1].

[1] زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي** الجديد "، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

وتعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديون المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة "، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية [1] .

أي يمكننا أن نعرف الاحتياجات من رأس المال العامل في تاريخ معين على ارأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديون المستحقة في هذا التاريخ، و نقول أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال اكبر مواردها.

2/2 كيفية حساب الاحتياجات رأس المال العامل:

يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية _ النقدية) _ (ديون قصيرة الأجل _ السلفيات المصرفية).

أي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة _ موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية _ القيم الجاهزة) _ (ديون قصيرة الأجل _ سلفيات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) _ (ديون قصيرة الأجل–سلفيات مصرفية).

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة ، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدا قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية

[1] شعيب شنوف ، " **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، مرجع سبق ذكره، ص:121.

3/2 تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل:

الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل= 0.

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد؛

الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال العامل>0.

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدا عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود راس مال عامل موجب لتغطية عجز.

الحالة الثالثة : الاحتياجات من رأس المال العامل <0.

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورا ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة؛

.في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش اكبر من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ، و من الأفضل توظيفها.

ثالثا: الخزينة:

1/ مفهوم الخزينة:

يمكن تعريفها على أنها " أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزات المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال[1].

2 / **حساب الخزينة:**

يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى: الخزينة = رأس المال – احتياجات رأس المال.

او:

الطريقة الثانية: الخزينة = قيم الجاهزة – سلفيات المصرفية.

ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

–الخزينة موجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة؛

[1] ناصر دادي عدون، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

–الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة إلى أموال تمويل بها عمليات الاستقلالية؛

–الخزينة الصفرية: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

3 / طرق معالجة اختلالات الخزينة :

من الطرق التي يلجأ إليها المسير المالي، لاستدراك اختلالات الخزينة :

أ/خصم أوراق القبض: تلجأ المؤسسة إلى خصم أوراق القبض لدى البنك، من أجل قبض قيمتها الحالية من أجل تسديد مستحقات غير تجارية، حيث يقوم البنك بتقديم سيولة للمؤسسة، وتتخلي المؤسسة في هذه العملية على جزء من قيمة الورقة التجارية (سعر الخصم)

ب / **تسير كفئ للمخزونات:** يحاول المسير المالي التحليل في المخزون، والمحافظة على مستوى يضمن الاحتياجات الإنتاجية، وكذلك تجنب الشراء بكميات كبيرة، ومن ثم تمهل عملية تسديد مستحقات الموردين وبعد ذلك يتم تسريع عملية البيع للتحليل من المخزون والمحافظة على مستوى يرضي الزبائن، وذلك يتجنب الإنتاج الكبير المسبق، وتمديد الفترة بين الالتزام بالأعباء الإنتاج، والمبيعات، وبالتالي التحصيل السريع .

ج/ **تسريع تحصيل الذمم المالية:** حيث يشكل الزبائن أهم عنصر يمكن تحريكه حيث تطول المؤسسة تحصيل مبيعات الآجلة بأسرع ما يمكن دون التعرض لخسارة بسبب التشديد في التحصيل، فمن الممكن أن تلجأ المؤسسة إلى أسلوب الخصم النقدي دون تضيع ميزة البيع الآجل.

د/ الدفع للدولة والهيئات الاجتماعية في الوقت المناسب: فالدولة هي التي تحدد قواعد دفع الضرائب والرسوم مثلTVA ،إذن يجب على كل مؤسسة أن تبعث بالشيكات الموافقة لمصالح الضرائب في الوقت المحدد لتجنب تكاليف التأخير .

هـ/ استخدام النقد الفائض: وذلك من خلال استعانة المؤسسة بأسلوب الميزانية التقديرية للخزينة لفترات زمنية متتالية، وبتحليل الانحرافات في الموازنات السابقة يمكنها معرفة فترات فائض السيولة بشكل دائم أو بشكل مؤقت، فإذا كان الفائض دائماً يستخدم هذا الفائض في تمويل أصول ثابتة، أما إذا كان الاستخدام مؤقتاً فيستخدم في توظيف قصير الآجل مضمون الاسترجاع في المدة المحددة له.

رابعا: جدول حساب النتائج

1/ مفهوم جدول حساب النتائج:

هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء والايردات التي تحققها المؤسسة خلال الدورة المالية، فجدول الحسابات النتائج ما هو الا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والايردات والفارق بينهما يعطنا النتجة الدورة .كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسطية للتسيير .و يعتمد النظام المحاسبي المالي على نوعين من حسابات النتائج هما[1]

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة: يقدم لنا تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئسية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3.2) :جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

رقم الحساب	البيان	المدين	دائن
70	رقم الأعمال		
72	تغير المخزون		
73	إنتاج السنة المالية		
74	إعانات الاستغلال		
	إنتاج السنة المالية(1)		
60	المشتريات المستهلكة		
62+61	خدمات الخارجية و الإستهلاكات اخرى		
	استهلاك السنة المالية(2)		
	القيمة المضافة(3)		
63	مصاريف المستخدمين		
64	الضرائب و الرسوم		
	الإجمالي فائض الاستغلال(4)		
75	الأيردات العملياتية الأخرى		
65	مصاريف العملياتية الأخرى		
68	المخصصات الإهتلاكات و مؤونات		
78	استرجاع التكاليف خسائر القيم و المؤونات		

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سابق** ذكره، ص: 24 .

	النتيجة التشغلية او العملياتية(5)		
76	الإيردات المالية		
66	مصاريف المالية		
	النتيجة المالية		
	النتيجة العادية قبل الضرائب		
698.695	ضرائب الواجبة دفعها على النتيجة العادية		
693.692	ضرائب المؤجلة على نتيجة العادية		
	مجموع الإيردات الأنشطة العادية		
	مجموع المصاريف الأنشطة العادية		
	النتيجة الصافية الأنشطة العادية		
77	الإيردات خارج الإستغلال		
76	مصاريف خارج الإستغلال		
	النتيجة غير العادية (خارج الإستغلال)		
	النيجة الصافية لسنة المالية		

المصدر: عبد الوهاب الرميدي و علي سماي ، " **المحاسبة المالية** " ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ،الطبعة الأولى ، ص-ص:250.251

المبحث الثالث: كيفية استخدام النسب المالية في تقييم أداء المالي:

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة لا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة[1].

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة)النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة كما يطلق عليها النماذج المعيارية ومن أهم هذه النسب نجد:

- ✓ نسب السيولة؛
- ✓ نسب النشاط؛
- ✓ نسب المردودية.

المطلب الأول: نسب السيولة

يجب أن تكون هذه النسب أكبر من الواحد أي تحقق رأس المال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل.

أ/ **نسبة السيولة المختصرة**: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات[2].

و تحسب كما يلي:

ن س م=(الأصول قصيرة الأجل –المخزونات) / القروض قصيرة الأجل

[1] PatriceVizzavona, op, cit, p 141.

[2] بوخز ار عمار، **مبادئ التسيير المالي والمحاسبة التحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص :40

و بمعنى أخر:

ن س م=(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / القروض قصيرة الأجل

تحسب هذه النسبة للتخفيف من تغطية الديون قصيرة لأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسة ذات المخزون البطيء.

ب/ نسبة السيولة الفورية: تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى يبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها[1].

و تحسب كما يلي[2]:

ن س ف=النقدية / القروض قصيرة الأجل

و سنحاول فيما يلي عرض كل مجموعة على حدا وأهم النسب التي تدرج ضمن كل مجموعة مع بيان كيفية حسابها.

أولا: نسب السيولة:تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزامات التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها [3]

أي أن لأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزامها قصيرة الأجل.

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة مقابلة التزامات التجارية وتنجح ضمن هذه المجموعة عدة أنواع من النسب وأهمها:

- ✓ السيولة العامة؛
- ✓ السيولة المختصرة؛
- ✓ السيولة الفورية؛

نسبة السيولة العامة:

[1] أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1996، ص:67 1.

[2] Stephon griffiths,**Gestion financiére**, Edition chihab,Alger,1996,P:373.

[3] سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر ، السنة النشر:2004 ،ص:259.

تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي[1]

ن س ع =(المخزون +الحقوق+النقدية) / القروض قصيرة

وبمعنى اخر:

ن س ع=الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل

نسبة قابلية السداد: تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وتحسب العلاقة كما يلي:

ن ق س=مجموع الأصول/مجموع الديون

كلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديون بحيث يعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزامات.

المطلب الثاني: نسب النشاط:

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس كفائتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات، ومن أهم هذه النسب ما يلي[2]:

أ/ **معدل دوران مجموع الأصول**: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة، ويساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسيا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟ و يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

مجموع الأصول=رقم الأعمال/مجموع الأصول

[1] Stephane, Grifths, op, cit, p:373.

[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الإسكندرية(مصر)، دار الجامعية، 1998 ،ص :78.

وبمقارنة ذلك المعدل المتحصل عليه مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من كعدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مشتغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة له

وبمقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول لمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفعالية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الثابتة والاستثمار في الأصول المتداولة .

ب/ معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات يتم حساب معدل دوران الأصول التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة=رقم الأعمال/الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسها بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو يكون الاستثمار في الأصول الثابتة بتسعر بمقدار اقتصادي أمثل .

ج/ معدل دوران الأصول المتداولة: بقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة=رقم الأعمال /الأصول المتداولة

هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات والتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما يهدف إليه الإدارة ة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران أنها يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

د/ نسب دوران المخزون: تهتم هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي تستغرق من أجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسبة يعيب التمييز بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية

المؤسسات التجارية :

مدة دوران البضائع = (متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة) × 360 يوم

المؤسسات الصناعية:

- ✓ مدة دوران المواد الأولية = (متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية) × 360 يوم؛
- ✓ مدة دوران المنتجات التامة = (متوسط المخزون / تكلفة شراء المنتجات التامة للمصنع× 360 يوم.

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة :

- ✓ عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع/ متوسط المخزون؛
- ✓ عدد دوران المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون؛
- ✓ عدد دوريات المنتوج التام = تكلفة الانتاج السنوية / متوسط المخزون؛
- ✓ متوسط المخزون = مخزون أول المدة+مخزون ثاني المدة / 2.

هـ/ **نسبة دوران الحقوق:** تسمح هذه النسبة لمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق؛

- ✓ مدة دوران الحقوق =مجموع حقوق الزبائن(زبائن+أوراق القبض) / رقم الأعمال بما فيه الرسوم x 360 يوم؛
- ✓ عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن.

و/ نسبة دوران الموردين تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

المؤسسات التجارية :

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين +أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية x 360يوم

المؤسسات الصناعية:

-مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين +أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية 360xيوم.

-عدد دورات الموردين= المشتريات السنوية / الموردين +أوراق الدفع 360x يوم.

المطلب الثالث: نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالمؤسسة فبالنسبة التي تم سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطويلة التي يتم هبا تشغيل المؤسسة أما نسب المردودية فهي تعطي ايجابيات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة .

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة و مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي[1]:

أ/ المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك

ب/ المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الإرباح وتحسب العلاقة التالية:

-المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

ج- المردودية التجارية :تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق هذه المؤسسة نتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية /رقم الأعمال خارج الضرائب

لا يتوقف استخدام هذه النسب على دراسة المؤسسة بذاتها فقط بل تتعدى إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى بمعنى ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الإسكندرية، دار الجامعية،السنة: 1998 ،ص :78.

خلاصة الفصل:

اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تشخيص التوازن المالي وذلك من خلال تشخيص مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تشخيص الخزينة .

حيث تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة وتساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

بعد ما تطرقنا في فصلنا هذا المتطلبات التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية سنتاول مدى تطبيق هذه في الفكرة على مستوى البنك الوطني الجزائري وهذا ما سنوجزه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

أهمية التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة البنك الوطني الجزائري

-فرع تيارت-

المبحث الأول: تقديم شامل للبنك BNA

سنتناول في المبحث هذا تقديم حول البنك الوطني الجزائري الذي كان محور دراسة لموضوعنا.

المطلب الأول:لمحة تاريخية

يعتبر البنك الوطني الجزائري مؤسسة مالية وطنية لها باع في السوق المالية المصرفية الجزائرية من أجل تعمق أكثر سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا:نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب وج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

ثانيا: بطاقة تعريفية للوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل ألان موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

1) تقديم وكالة تيارت.تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[2]

[1] العربي أحلام ، **أنظمة الدفعات الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية** ،2014،رسالة ماستر، جامعةابن خلدون،تيارت،ص 79.

[2]رئيس مصلحة القروض ، **البنك الوطني الجزائري** ، وكالة تيارت 540

الجدول (1.3) توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	05	مكلفون بالدراسة
Charge de clientèles	02	مكلفون بالزبائن
caissier	03	أمناء الصندوق
Guichetier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عمال النظافة
Total	20	المجموع

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) و تلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

المطلب الثاني: التنظيم العام للبنك ووحداته وإمكانيتها

الشكل رقم (1،3): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

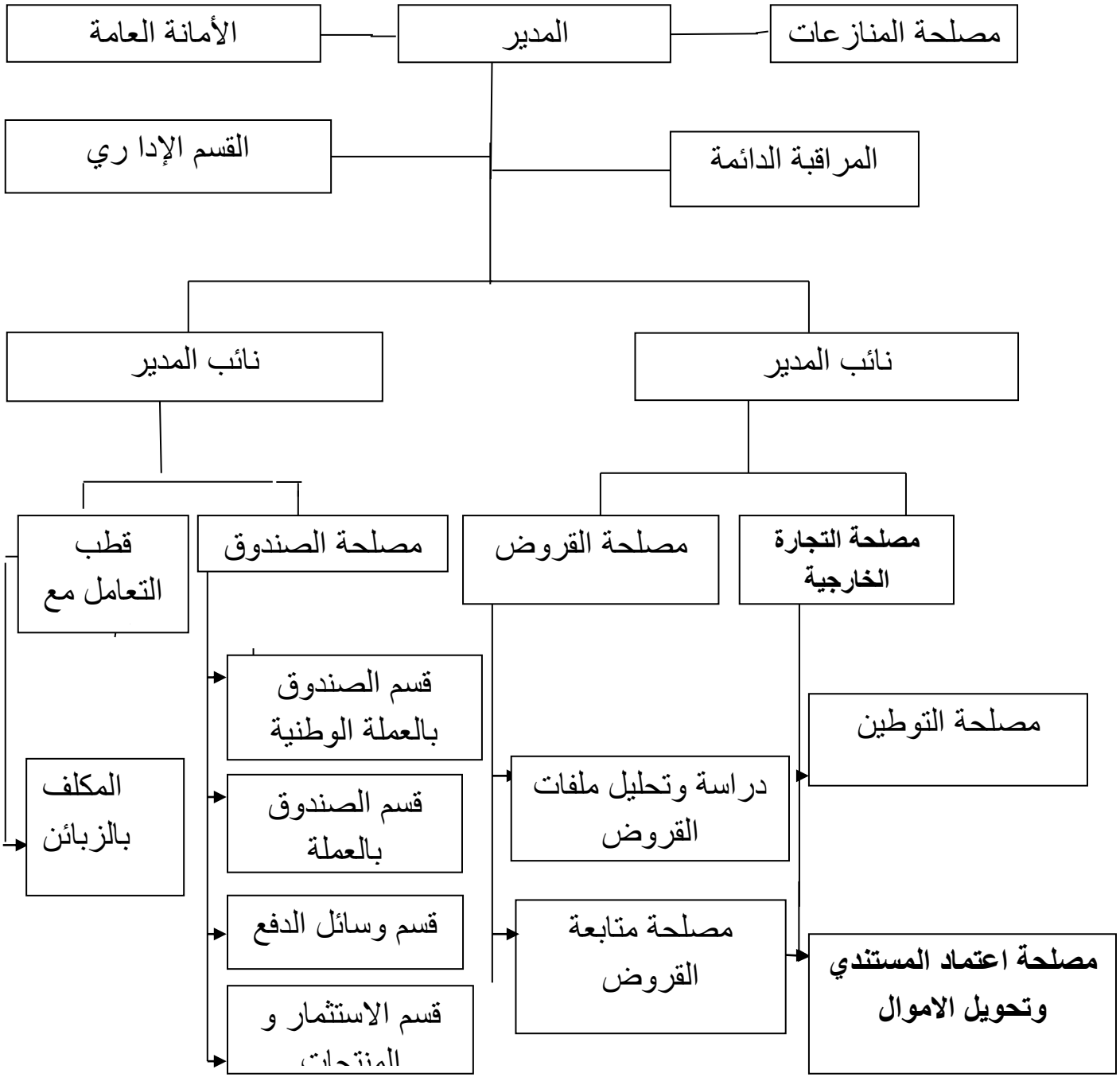

المصدر: نائب المدير،وكالة بنك الوطني الجزائري تيارت 540

المطلب الثالث:الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :[1]

أولا:الخدمات المقدمة للأفراد: وتتضمن يلي:

- ✓ خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي،حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات؛
- ✓ خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- ✓ **خدمات النقدية:**
- ✓ **خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون؛
- ✓ **خدمات الادخار و التوظيف:** يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحتصر فزبائنه دفتر لادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون؛
- ✓ **تمويلا لعقارات:** يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي؛
- ✓ **تمويلا لسيارات:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء صناديق.

ثانيا:الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب العملة الصعبة، وإصدار الشيكات؛

- ✓ **خدمات المساعدة:** وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات
- ✓ خدمات الادخار والتوظيف.
- ✓ **التمويلات:** وتضم:
- ✓ تمويلا لاستغلال عن طريق الصندوق (تمويلا لمواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويلا لمستحقات، تمويل مسبق للتصدير)؛
- ✓ تمويلا لاستثمارات؛
- ✓ التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة،كفالا تضمانا الأداء،ضمانا لدفعة المقدمة) ؛
- ✓ تمويلا لسيارات : وتشمل تمويلا لسيارات النفعية.
- ✓ خدمات على مستوى دولي و تشمل:

[1] تمتل **خدمات البنك الوطني الجزائري** بناءا على المعلومات المستقادة من:الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.**bna**.dz.

- ✓ تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد ،الاعتماد المستندي التصدير،التسليم، المستندي للاستيراد ،التسليم المستندي للتصدير .)؛
- ✓ ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير.) ؛

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد مدخلا لتقديم منتجات جديدة مبتكرة بمافي ذلك التامين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني :تقييم المالي للوحدة

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى اعداد ميزانية المالية وتحليلها عن طريق دراسة الأصول والخصوم .

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية ومختصرة لسنتين.

سنتاول في هذا المطلب إعداد الميزانية المالية والمختصرة لكل من الأصول والخصوم.

أولا:الميزانية المالية:

الجدول رقم(2.3): **الميزانية جانب الأصول للفترة الممتدة (2019.2018)** .

البيان	2018	2019
أصول غير جارية:		
فارق الاقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية:	16 365 952.00	16 365 952.00
أرض		
مباني		
تثبيتات عينية أخرى		
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات يجري انجازها		
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات أخرى		
وحسابات دائنة ملحقة بها	1 100 410 .00	125 703 .00
سندات أخرى مثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جاري		

ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصل غير جاري	**17 466 362.00**	**16 491 655.00**
أصول جارية:		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيد	22 595 515.OO	24 174 691.00
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
حسابات دائنة واستخدامات أخرى		
الزبائن	4 592 883.00	4 157 300.00
المدينون الأخرون		
الضرائب وماشابهها		
حسابات دائنة أخرى		
واستخدامات مماثلة		
الموجودات وماشابهها		
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	35 416 471.00	22 956 073.00
الخزينة		
مجموع الأصول الجارية	**62 604 869.00**	**51.288 064 .00**
مجموع العام لأصول	**80 071 231.00**	**67 779 719.00**

الجدول رقم(3.3): الميزانية المالية جانب الخصوم

البيان	2018	2019

رؤوس الأموال الخاصة: رأس تم إصداره نتيجة الصافية رؤوس الأموال الأخرى	78 997 450 .00 249 020.00	65 925 843.00 709 600.00
المجموع 1	**79 246 470 .00**	**66 635 443.00**
الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية ضرائب . مؤجلة ومرصود لها مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية2		
الخصوم الجارية: موردون وحسابات الملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم	746 855.00 77 906.00	915 170.00 229 106.00
مجموع الخصوم الجارية3	**824 761.00**	**1144 276.00**

المصدر: من إعداد الطالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية للسنة المالية 2019/2018 مأجوذة من ملحق رقم(2،3).

المطلب الثاني:دراسة تحليلية لجانب الأصول والخصوم

سنتاول في هذا المطلب ميزانية المختصرة وكيفية تحليلها عن طريق دراسة كل من أصول والخصوم لوحده.

أولا: دراسة جانب الأصول والخصوم

سنقوم أولا باعداد الميزانية المختصرة للسنوات التالية(2018و2019) تحليل النتائج المتحصل اليها، ثم إجراء المقارنة بينهما.

- شكل الميزانية المختصرة (2019/2018).

الجدول رقم(4.3): جانب الأصول

البيان	2018	2019
الأصول غير الجارية:		
الاستخدامات الثابتة	17 466 362.00	16 491 655.00
الأصول المتداولة:		
لاستغلال	22 595 515.00	24 174 691.00
خارج الاستغلال	4 592 883.00	4 157 300.00
الخزينة	35 416 471.00	22 956 073.00
مجموع الأصول	**80071231.00**	**67779719.00**

المصدر:من إعداد طالبتين باعتماد على الميزانية المالية للسنتين(2019/2018)

جدول رقم(5.3): جانب الخصوم

البيان	2018	2019
الأموال الدائمة:	**79 246 470 .00**	**66 635 443.00**
الأموال الخاصة	79 246 470.00	66 635 433.00
خصوم غير الجارية		
الخصوم المتداولة:		
لاستغلال	746 855.00	915 170.00
خارج استغلال		
خزينة	77 906.00	229 106.00
مجموع الخصوم	**80071231.00**	**67779719.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية(2019/2018)

التحليل: من الجدولين السابقين نلاحظ مايلي:

1. الأصول غير الجارية:

نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية خلال سنتي 2018و2019 حيث قدر هذا انخفاض ب 974707 وهذا انخفاض راجع لانخفاض في قيمة القروض وأصول المالية أخرى غير الجارية بقيمة 974707 وهذا ما أدى إلى انخفاض.

2 . الأصول الجارية:

نلاحظ وجود إنخفاض في الأصول الجارية خلال سنتي 2018 و 2019 حيث قدر ب 11316805 وهذا الإنخفاض ناتج عن إنخفاض في قيمة الضرائب وماشابهها بقيمة 435583 وكذالك راجع لانخفاض قيمة الخزينة ب 1246039.

3 . الأموال الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة في انخفاض خلال سنتي 2018 و2019 حيث قدر هدا الإنخفاض بقيمة 12611027 .

4. الخصوم الجارية:

نلاحظ من خلال جدول أن الخصوم غير الجارية خلال سنة 2018 قدرت ب 824761 أما في سنة 2019 قدرت بقيمة ب1144276 فهي بالتالي في حالة ارتفاع بقيمة 319515 بسبب ارتفاع في:

الضرائب ب 168315.

ديون أخرى ب 151200.

ثانيا: دراسة وتحليل التوازنات المالية

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة التوازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد الدائمة وتمويل عناصر الأصول الثابتة عن طريق ديون قصيرة الأجل، وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ إلى إستخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري وهي :

1 . رأس مال العامل:

حساب رأس العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول ثابتة من أعلى ميزانية

أو الأصول متداولة – ديون قصيرة الأجل من أسفل ميزانية.

جدول رقم(6.3): حساب رأس مال عامل الدائم

البيان	2018	2019
رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	79246470 - 17466362 = 61780108	66635443 - 16491655 = 50143788

المصدر: من إعداد طالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية للسنتي2019/2018

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال سنتي 2018 و 2019 وهذا من منظور أعلى الميزانية .

حساب رأس مال عامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول رقم(7.3): حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2018	2019
الأموال الخاصة	79246470	66635443
–	–	–
الأموال الثابتة	17466362	16491655
=	=	=
رأس مال عامل الخاص	61780108	50143788

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية للسنتي2019/2018

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنتي 2018 و 2019 أي أن المؤسسة استطاعت أن تمول أصولها ثابتة انطلاقا من أموالها خاصة وبالتالي المؤسسة تستطيع الدخول في الإستثمارات أو القيام بتوسيع النشاطات وهذا ما يعطي أمانا للمؤسسة.

حساب رأس مال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم(8.3) : حساب رأس مال عامل الاجمالي

البيان	**2018**	**2019**
رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة	62604869	51288064

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية للسنتي 2019/2018

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في رأس مال الإجمالي بمقدار 11316805- ويعود إلى عدم تغطية جميع أصولها المتداولة وال تي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة خلال هذه فترة لا تملك سيولة المعتبرة.

احتياجات رأس مال العامل:

احتياجات رأس مال عامل = (أصول متداولة – قيم الجاهزة) -(ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

جدول رقم(9.3): احتياجات رأس المال العامل

البيان	2018	2019
(أصول متداولة –قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل- سلفيات بنكية)	27188398 – 824761	28331991 – 1144276
احتياجات في رأس المال العامل	26363637	27187715

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية للسنتي 2019/2018

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2018 و2019 مايعني أن الاحتياجات أكبر من موارد التمويلية .

الخزينة:

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات المصرفية

جدول رقم(10.3): الخزينة الصافية

البيان	2018	2019
قيم الجاهزة – سلفات المصرفية = الخزينة	35416471 – 0 = 35416471	22956073 – 0 = 22956073

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية لسنتي 2019/2018

التحليل:

نلاحظ أن الخزينة المؤسسة خلال سنتي موجبة وهذا ما يفسر بأن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية وبالتالي يمكنها الوفاء بالتزماتها اتجاه الغير .

المطلب الثالث: إعداد و تحليل جدول حساب نتائج

أولا: إعداد جدول حساب النتائج(11.3)

البيان	2018	2019
رقم الأعمال	5595913.00	8118888.00
تغير المخزون	–	–
المنتجات قيد الصنع	–	–
الإنتاج المثبت	–	–
انتاج السنة المالية	**5595913.00**	**8118888.00**
المشتريات المستهلكة	2254535.00	4247172.00
خدمات خارجية والاستهلاكات الاخرى	135810.00	135810.00
استهلاك السنة المالية	**2390345.00**	**4253244.00**
القيمة المضافة	**3205568.00**	**3865644.00**
اعباءالمستخدمين	926339.00	3034261.00
الضرائب و الرسوم	83939.00	211783.00
اجمالي فائض الاستغلال	**2195290.00**	**709600.00**
منتجات العملياتية أخرى	–	–
الأعباء العملياتية الأخرى	–	–
مخصصات الاهتلاكات و مؤونات	1946270.00	1946270.00
استرجاع عن الخسائر القيمة و مؤونات	–	–
النتيجة العملياتية	**249020.00**	**709600.00**
المنتوجات المالية	–	–
الأعباء المالية	–	–
النتيجة المالية	**–**	**–**

النتيجة العادية قبل الضريبة	**249020.00**	**709600.00**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتيجة العادية	–	–
الضرائب المؤجلة –تغيرات حول النتائج العادية	–	–
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**–**	**–**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		
النتيجة الصافية اللانشطة العادية	**249020.00**	**709600.00**
العناصر الغير العادية (منتوجات)	**–**	**–**
العناصر الغير العادية (أعباء)	**–**	**–**
النتيجة غير العادية	**–**	**–**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**249020.00**	**709600.00**

المصدر: من وكالة البنك الوطني الجزائري–تيارت–

ثانيا: تحليل جدول حساب النتائج:

الجدول (12.3): تشخيص الفائض الإجمالي فائض الاستغلال:

البيان	2018	2019
القيمة المضافة	3205568.00	3865644.00
فائض إجمالي الاستغلال	2195290.00	709600.00
إجمالي فائض الاستغلال/قيمة المضافة	**%68.48**	**%18.72**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لسنوات (2018-2019)

التحليل:

نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال يمثل نسبة موجبة من القيمة المضافة او بعبارة أخرى القيمة المضافة تساهم في إعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال و ذلك من خلال سنتين للدراسة و هذا مؤشر جيد للمؤسسة.

الجدول (13.3): نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال:

البيان	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال	2195290.00	709600.00

رقم الأعمال خارج الرسم	5595913.00	8118888.00
إجمالي فائض الاستغلال/رقم الأعمال	%39.23	8.74%

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لسنتين (2018-2019)

نلاحظ أن نسبة الفائض الإجمالي فائض الاستغلال لرقم الأعمال انخفاض من سنة 2018-2019 بنسبة 39.23% و 8.74 % على التوالي وهذا مؤشر جيد للمؤسسة ولا يشكل خطرا.

المبحث الثاني: حساب النسب المالية

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى حساب النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول:نسب السيولة

تعتبر النسب السيولة مؤشر مهم في التشخيص المالي من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

جدول رقم(14.3): نسب السيولة

البيان	2018	2019
الأصول المتداولة	60604869	51288064
الخصوم المتداولة	824761	1144276
نسبة تداول = الأصول متداولة / الخصوم المتداولة	73.48	44.82
المخزون	22595515	24174691
قروض قصيرة الأجل	824761	1144276
سيولة سريعة =(أص متداولة– مخزون(/ديون قصيرة الأجل	46.08	23.69
القيم الجاهزة	35416471	22956073
سيولة جاهزة = قيم جاهزة/قروض قصيرة الأجل	42.97	20.06

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية المالية سنتي2019/2018

التحليل:

1-نسبة تداول:

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر ب73.48 و 44.82 بالنسبة لسنتي على التوالي2018 و2019 فكانت النسب عالية جدا خلال هذه سنتي وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة في حالة تحسن أي أن لها القدرة على السداد أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية خصوم متداولة.

2- نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة السريعة خلال سنتي 2018 و 2019 تقدر ب 46.08 و23.69 على التوالي وهدا يعني أن السيولة جيدة الأمر الدي يدل على عدم وجود خطر على المؤسسة مما يعني أن لها القدرة على السداد ديونها في الأوقات محددة.

3- السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكبر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى مؤسسة للوفاء بالالتزمات قصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينها.

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الجاهزة قدرت ب 42.97 و 20.06 خلال سنتي وهذه النسب قوية أي أن المؤسسة غير معرضة لصعوبات مالية.

المطلب الثاني: نسب النشاط

جدول رقم(15.3): نسب النشاط

البيان	2018	2019
رقم الأعمال	5595913	8118888
مجموع الأصول	80071231	67779719
معدل دوران مجموع الأصول	0.006	0.11
الأصول متداولة	62604869	51288064
معدل الدوران أصول متداولة	0.08	0.15
الأصول الثابتة	17466362	16491655
معدل دوران الأصول الثابتة	0.32	0.49

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج للسنتي 2019/2018

التحليل:

بالنسبة للمعدل دوران مجموع الأصول نلاحظ من خلال أن معدلي ومتحصل عليهما خلال سنتي كانت في 2018ب 0.006 وزادت في سنة2019ب 0.11 وهدا يدل على زيادة في أداء مؤسسة .

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ سنة 2018 كانت 0.08 وازدادت في سنة 2019 ب0.72 وهدا راجع إلى تسيير مخزون جيدا .

بالنسبة للمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ أن معدلان قدرا ب 0.32 و 0.49 خلال سنتي 2018 و 2019 فهي متزايدة مما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة جيد ومتزايد.

المطلب الثالث: نسب الربحية أو المردودية:

في هذا المطلب سنتاول آخر النسب وهي النسب المردودية التي تعبر عن عائد الذي تحققه المؤسسة

جدول رقم(16.3): نسب الربحية (المردودية)

البيان	2018	2019
النتيجة الاجمالية الصافية	249020	709600
مجموع الأصول	80071231	67779719
نتيجة ربحية الأصول	0.003	0.01
النتيجة الاجمالية الصافية	249020	709600
رقم الأعمال	5595913	8118888
نسبة ربحية النشاط	0.04	0.08
النتيجة الإجمالية الصافية	249020	709600
مجموع الأصول الخاصة	79246470	66635443
نسبة ربحية الأموال الخاصة	0.003	0.01

المصدر: من إعداد طالبتي بالإعتماد على ميزانية وجدول حساب نتائج لسنتي 2018 /2019

التحليل:نلاحظ من خلال الجدول أن كل نتائج المحسوبة كلها موجبة خلال سنتي دراسة وهذا يدل على كفاءة المسيرين في الإدارة الأعمال والتكاليف الكلية المحسوبة.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل ومحاولة لتجسيد ما تطرقنا إليه في فصلين النظريين السابقين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة البنك الوطني الجزائري عن طريق لواحقها لسنتي 2018 و2019.

حيث قمنا بتحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج باستخدام الأدوات التشخيص المالي المتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية وقد أظهرت هذه مؤشرات أن المؤسسة في وضعية حسنة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما قمنا بدراسته في بحثنا، فالتشخيص المالي ضرورة من ضروريات أساسية في أي مؤسسة فهو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم وتحليل أداءالمؤسسة للفترة الماضية وحاضرة.

فالتشخيص المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليل مفصل لتوضيح العلاقات بين العناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ عليها في فترة محددة.

وعليه فقد تبين لنا بوضوح أن تقييم الأداء المالي ذوأهمية بالغة بل وأمر ضروري لكن الشركات سواءكانت صناعية تجارية أو خدمية ،لان من خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذالقرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة،ولقد اخترنافي دراستنا هذه أهم الأدوات المستخدمة في يتقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التشخيص المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مركزها وبالتالي الأداء الكلي بها.

أولا: اختبارصحة الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى:

التشخيص المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو فترة أو عدة الفترات زمنية، هي فرضية مقبولة وهو ما يفسر أن التشخيص المالي يقوم على فحص القوائم باستعمال النسب المالية حيث القوائم تكون مترابطة بحيث أن التغيرات في الأصول و الخصوم التي تظهر في ميزانية تظهر أيضا في الإرادات والمصاريف في جدول حساب النتائج وهذا مايبين أن **الفرضية مقبولة**.

بالنسبة للفرضية الثانية:

للتشخيص المالي دور بالغ الأهمية بإعتباره وسيلة للتقييم أداء المؤسسة وهذا باستعمال القوائم المالية المتمثلة في ميزانيات وجدول حساب النتائج من أجل معرفة وضعية مالية مؤسسة وهذا مايبين أن **الفرضية مقبولة**.

بالنسبة للفرضية الثالثة:

للتشخيص المالي أهمية في تقييم الأداء المالي باعتباره وسيلة فعالة وأداة إتخاذ القرار،لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للبنك الوطني الجزائري،من بين القوائم المالية التي يستخدمها هذا الأخير الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج،وجدول تدفقات الخزينة،وبالتالي **الفرضية مقبولة**.

ثانيا: نتائج الدراسة:

- ✓ التشخيص المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض إليها المستقبل؛
- ✓ إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف و هذا باستخدام مجموعة من الأدوات و التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- ✓ تشخيص القوائم المالية تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية؛
- ✓ التشخيص المالي أداة للتحكم في تسيير المؤسسة؛
- ✓ إن الوظيفة المالية للمؤسسة تعد من ضرورية بدورها في التحكم في نشاط المؤسسة من جهة ونجاح استراتيجيتها من جهة أخرى.

ثالثا:اقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- ✓ الإعتماد على تقنيات وأساليب تسيير حديثة؛
- ✓ محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات؛
- ✓ يجب إعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لابد من قيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخد القرارات المناسبة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1.مجيدالكرخي، **الوحدات الاقتصادية** ،عمان ،دار المناهج،.2008.

2.ناصر دادي عدون، **"التحليل المالي"**، دار المحمدية العام.

3. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، نشر1998، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

4. سيد هواري، **الإدارة المالية** ، منهج الاتخاذ القرارات ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،الطبعة السادسة ،1996.

5.مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، تحليل نظري مدعم بامثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية، الطبعة الثانية.

6. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2010.

7. منير شاكر محمد و آخرون ، " **التحليل الماليمدخل صناعة القرارات** " ، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، الطبعة الثانية ، 2005.

8. شعيب شنوف، " **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS**، "دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

9.بوخز ار عمار، **مبادئ التسيير المالي والمحاسبة التحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائ، السنة 1995.

11. أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1996.

12. سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، السنة النشر:2004.

13. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الإسكندرية(مصر)، دار الجامعية، 1998.

II. **أطروحات الدكتواراه وورسائل جامعية:**

1. عامر حبيبة، **دور مؤسسات اقتصادية في تحقيق تنمية المستدامة في ظل التكتلات اقتصادية عالمية**،أطروحة دكتوراه في علوم تسيير ، تخصص : علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مسيلة(الجزائر)،سنة2016.
2. جليد عبد الله الياس، **دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص :التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن بأديس، كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،مستغانم (الجزائر)، 20192018.
3. وادة جميلة، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات العولمة**، مذكرة ماستر، تخصص: تسيير و اقتصاد المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة(الجزائر) ، سنة 20132012.
4. توفيق رفاع،**محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة**،رسالة ماجستير ،تخصص: علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة الجزائر ،سنة 2002.
5. العمري بشرى وماني حنان، **دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،مذكرة ماستر، تخصص:مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية و الاقتصاديةو علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة (الجزائر)،2017-2018.
6. عادل عشي ،**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير ،تخصص: تسيير مؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق وعلوم الاقتصادية، بسكرة(الجزائر)،سنة20022001.
7. دادن عبد الغاني،**قياس وتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية نحو ارسال نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكات المالية**،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، 20072006.
8. بن ندير نصر الدين و شملال أيوب،**لوحة القيادة كآداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه،تخصص: إدارة أعمال و بنوك ومالية،جامعة البليدة2(الجزائر)،سنة 2017.
9. إزمور رقية و كريم نسرين، **دورالتشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP**، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتورة في المالية والمحاسبة تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أكلي امحند أولحاج – البويرة (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018/2017.

10.بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية**، مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماجيستر، تخصص فرع علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.

11.العربي أحلام ، **أنظمة الدفعات الالكترونية ودورها فيتحسين القدرةالتنافسية في البنوك التجارية** ،2014،رسالة ماستر، جامعةابن خلدون، تبارت .

III. الجرائد الرسمية:

1. جريدة الرسمية العدد19.25مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1.leiritz (A) , pratique de la gestion financiere, editions sedifor , paris , 1990.

2.Hamdi K ,comment diagnostique et redresser une entreprise,Ed :Rissala ,algerie.

3.les rapports de gestion de groupe sadial (1996 ;2009).

4.stratégie a long terme 2002-2011.

IV. مواقع الأنترنت:

1.www.ASJP.DZ

2.www.bna.dz

3.http :etudiantdz.com /vb/t1870.html.

.

الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
ملحق رقم 01	جانب الأصول من ميزانية المالية لسنة2018.	78
ملحق رقم 02	جانب الخصوم من ميزانية الماليةلسنة2018.	79
ملحق رقم 03	جدول حساب النتائج لسنة 2018.	80
ملحق رقم 04	جدول حساب النتائج لسنة 2018.	81
ملحق رقم 05	جانب الأصول من ميزانية المالية لسنة2019.	82
ملحق رقم 06	جانب الخصوم من ميزانية الماليةلسنة 2019.	83
ملحق رقم 07	جدول حساب نتائج لسنة 2019.	84
ملحق رقم 08	جدول حساب النتائج لسنة 2019.	85